

المجلة الأردنية في

اللغة العربية وآدابها

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (٣) العدد (٢) ربيع الأول ١٤٢٨هـ / نيسان ٢٠٠٧م

رئيس التحرير
أ.د. سمير الدروبي

سكرتير التحرير
سالم سليمان الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان
أ.د. يوسف بكار
أ.د. نهاد الموسى
أ.د. محمد مغالسة
أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. عبدالكريم خليفة
أ.د. محمود السمرة
أ.د. ناصر الدين الأسد
أ.د. شاكور الفحام
أ.د. أحمد الضبيب
أ.د. أحمد مطر موب
أ.د. محمد بن شريفه
أ.د. عبدالعزیز المانع
أ.د. عبدالجليل عبدالمهدي
أ.د. عبدالملك مرتاض
أ.د. عبدالسلام المسدي
أ.د. عبدالقادر الرباعي
أ.د. صلاح فضل

التدقيق اللغوي

أ.د. حسام الدين مبيضين (انجليزي)
د. جزاء مصاروة (عربي)

التنضيد والايخراج الضوئي

نهلة عبدالكريم يونس

التدقيق الفني

نايف النوايسة

محتويات العدد

المجلد (٣) العدد (٢) ربيع الأول ١٤٢٨هـ / نيسان ٢٠٠٧م

البحوث باللغة العربية

الصفحات	اسم الباحث	اسم البحث
٣٣-١١	د. كامل يوسف عتوم	● الفصل بين الشعر والدين في التراث النقدي عند العرب
٥٢-٣٥	د. حسين عباس الرفايعة	● المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التزييل
٦٦-٥٣	د. منير تيسير الشطناوي	● المخرج الصوتي المرحل، مفهومه، وأصواته، وخصائصه
٩٠-٦٧	د. صالح علي سليم الشتيوي	● صورة نجد والحجاز في شعر صُرْدُر
١١٩-٩١	د. مريم حير فريجات	● تأنيث المكان وتمكين الأنثى - دراسة في ثنائية المرأة - المدينة في شعر عبدالله رضوان
١٥٠-١٢١	د. قاسم محمد صالح	● ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو
١٧٧-١٥١	د. يوسف محمود عليمات	● صورة المكان في شعر ابن قيس الرقيات
٢٠٣-١٧٩	د. إبراهيم نمر موسى	● تضاريس اللغة والدلالة في ديوان فاكهة الندم للشاعر عبد الناصر صالح
٢٢٨-٢٠٥	د. محمد موسى العبسي	● خطاب المقدمات وميثاق القراءة في شروح حسن كامل الصيرفي على الشعر الجاهلي
٢٦٥-٢٢٩	د. محمد بن هادي المباركي	● شعر غزوات النبي ﷺ - دراسة تحليلية

ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو

د. قاسم محمد صالح*

تاريخ القبول: ٢٠٠٦/١١/١٩

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٦/٥/٢٣

ملخص

يتناول البحث موضوع "الحمل على الجوار المنفصل في النحو" معلاً خروج التابع في حركته الإعرابية عن حركة متبوعه الحقيقي، والتزامه بحركة الاسم السابق له بالمجاورة، حيث توصل الباحث إلى أن سبب ذلك يعود إلى البعد الصوتي، وطول الفاصل بين التابع ومتبوعه الحقيقي، وعدم ظهور الحركة الإعرابية على المتبوع الحقيقي، وناقش البحث عدداً من المسائل مستوفياً شواهداً القرائية والشعرية، ومبيناً آراء النحاة فيها.

Abstract

This paper addresses the anomaly in inflectional case agreement between the head separated from a modifying word by an intruding inflectional case carrier in a syntactic phrase. The observation that the modifier agrees with the case of the intruding case carrier is explained in terms of adjacency considerations. In particular, the writer concludes that this phenomenon abound due to phonetic distance between the head and the modifier and the absence of case inflection on the head. Several relevant problems have been discussed with comprehensive necessary evidence supported by grammarians perspectives.

* قسم اللغة العربية، جامعة جرش الأهلية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

١. مقدمة

إنّ موضوع "الحمل على الجوار" من المواضيع الهامة في النحو، وسائر علوم اللغة، وقد شاع في كلام العرب، شعراً ونثراً، ووجد مثله في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر، وتشعبت مسأله في النحو والصرف، وعلوم اللغة والبلاغة، ولم يفصل النحاة بينها فذكروها تحت مسمى الجوار أو الإتياع .

تناول البحث أحد مستويات علم اللغة، وهو المستوى النحوي، ولم يتضمن المستويات اللغوية الأخرى، الصرفية والبلاغية، كالجوار المتصل في الصرف، أو المزوجة والإتياع في البلاغة، لأن كل مستوى من هذه المستويات، منفصل عن الآخر، وله قواعد خاصة به، تميزه عن غيره .

تضمن البحث شروط الحمل على الجوار، وجوانبه وقضاياها، واتكأ على الدراسات القديمة، والحديثة، كما تضمن آراء النحاة السابقين، واللاحقين، فأفاد منها ووثقها، ولكن هماً ظلّ يشغل الباحث، ويؤرقه، وهو أن هذه الدراسات رغم أهميتها، كانت وصفية، وعامة، لا تعلق الظاهرة النحوية، ولا تستقصي أبعادها، وبخاصة ما يتعلق منها بتعليل خروج التابع عن القواعد المرعية في النحو، هذا الخروج الذي يحكم فيه على القارئ باللحن، لو لم يتوفر له ما يدعمه من الشواهد القرآنية، والشعرية، والنثرية .

كما أنّ هذه الدراسات، لم تضيف شيئاً جديداً لما قدمه النحاة الأوائل، إلاّ ما كان من إضافة بسيطة، قدمها ابن شقير، في كتابه "الجمل في النحو"، المنسوب للخليل، عدّ فيه النعت السبي جزءاً من ظاهرة "الحمل على الجوار"^(١)، وإضافة أخرى غريبة لابن جنّي، في كتابه "الخصائص" عدّ فيه تجاور الأحوال والأحيان، جزءاً من هذه الظاهرة أيضاً.

نقل السيوطي عن ابن فارس قوله:^(٢) "للعرّب الإتياع، وهو أن تتبع الكلمة الكلمة الثانية على وزنها، أو رويها، إشباعاً وتأكيذاً"، وسئل بعض العرب عن ذلك فقال: "هو شيءٌ تتدُّ به كلامنا"، أي: نثبته، وخصص السيوطي باباً للإتياع، في كتابه "الأشباه والنظائر"، صنّفه فيه إلى خمسة عشر نوعاً^(٣).

أما في الجانب النحوي الموسوم اصطلاحاً بـ "الجوار المنفصل"، فقد عرف النحاة هذه الظاهرة قديماً، منذ أيام الخليل وسيبويه، واختلفوا في شأنها، فمنهم من قبلها وأجازها كالأخفش، وأبي البقاء

(١) ابن شقير، الجمل في النحو المنسوب للخليل، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٧٣.

(٢) السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، المزهو، تحقيق محمد أبو الفضل و مجموعته، المكتبة العصرية ببيروت، ص ٤١٤.

(٣) السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٧، ٢٩.

العكبري، والفراء، وحجتهم في ذلك، السماع عن العرب، وشيوعه في فصيح كلامهم، ومنهم من أنكرها كابن جنّي، وأبي سعيد السيرافي، والزجاج، وتألّوا شواهدا على حذف المضاف، واستتار ضميره. وذهب فريق ثالث إلى إجازتها بشروط، كالخليل بن أحمد، وأبي حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، والبغدادي، وغيرهم.

إنّ مفهوم "الحمل على الجوار المنفصل" بوصفه مصطلحا نحويا، يعني: "أن يخرج الاسم التابع، في حركته الإعرابية، عن متبوعه الحقيقي، ويأخذ حركة الاسم الذي تبعه بالمجاورة"، وقد ورد لفظ "الجوار" في لسان العرب "بمعنى المجاورة"^(١)، وعمّت هذه الظاهرة عند الفريق الأول الذي قبلها، فشملت النعت، والتوكيد، والعطف والبدل، سواء أكان ذلك نكرة أم معرفة، مرفوعاً أو مجروراً، مفرداً، أو مثنىً، أو جمعاً، وكان الفريق الثالث الذي قبلها بشروط، أكثر اعتدالاً من الفريق الثاني الذي أنكرها، وتألّوا شواهدا على حذف المضاف، واستتار الضمير.

ذكر الخليل^(٢): "بأن الحمل على الجوار، لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع".

وذكر ابن هشام: "بأن المحققين من البصريين، يرون بأن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومبطل للمجاورة، ولكن الخفض على الجوار في عطف البيان لا يمتنع في القياس، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، ولكنه ينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديراً"^(٣).

وأنكر أبو حيان الأندلسي وقوعه في البدل^(٤)، وخطأً أبا عبيدة في حمله كلمة (قتال) بالخفض على المجاورة في الآية الكريمة: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾^(٥).

وصنّف السيوطي "الخفض على الجوار"، ضمن قائمة المجرورات الخمسة، التي ذكرها في "الفرائد الجديدة"، حيث قال^(٦): "والجرّ يكون إمّا مجرف، أو إضافة، أو تبعية، وقد اجتمعت هذه الأضراب الثلاثة،

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، ج ٢ مادة (جَوْر)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٤١٣ - ٤١٦.

(٢) سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ/٧٩٦م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ١، ص ٤٣٧.

(٣) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين (ت ٧٦١هـ/١٣٥٩م)، شرح شذور الذهب، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ص ٣٥٥.

(٤) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان، ج ٤، ص ١٩١٢.

(٥) البقرة: آية ٢١٧.

(٦) السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م) الفرائد الجديدة، تحقيق: عبد الكريم المدرّس، ج ١، ص ٤٣، والمطالع السعيدة، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، ص ٦١.

في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وأما الرابع، فهو الجرّ بالمجاورة، والخامس هو: "الجر على التوهم/ الغلط".

كما أنكر ابن جنّي، والسيراfi، "الخفض على الجوار"، وتأوّلوا جر "خرب" على أنه صفة لـ "ضب"، وليس على الجوار، فقال ابن جنّي: (١) الأصل، "خرب جحره"، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر.

وقال السيراfi: الأصل، "خرب الجحر منه" بتنوين "خرب"، ورفع "الجحر"، وحذف الضمير للعلم به، وتحويل الإسناد إلى ضمير "الضب"، وحذف "الجحر"، كما تقول: "مررت برجلٍ حسن الوجه" بالإضافة، والأصل، "حسن الوجه منه"، ثم أُتي بضمير "الجحر" مكانه لتقدم ذكره، فاستتر، وقد ردّهما أبو حيّان الأندلسي فقال: "هذا جرٌّ صحيح، وتقديرهما خطأ".

وذكر الحيدرة اليميني "الجرّ على الجوار" ضمن باب الضرورات الشعرية التي تربو على نيّف وأربعين ضرورة (٢).

أفرد ابن جنّي في كتابه "الخصائص"، باباً لـ "الحمل على الجوار"، قسم فيه هذه الظاهرة إلى قسمين (٢): الأول: تجاور الألفاظ، والثاني: تجاور الأحوال، وقسم الأول إلى قسمين أيضاً: جوار متصل، تحدث فيه عن بعض أشكال الجوار، في البنية الصرفية للكلمة.

وجوار منفصل، تحدث فيه عن أثر الجوار على الحركة الإعرابية، وقال: "إنه في كلا النوعين: "المتصل، والمنفصل، لم يضيف شيئاً جديداً لما ذكره النحاة قبله".

أمّا القسم الثاني المتعلق بتجاور الأحوال والأحيان، فقد نسبه ابن جنّي لنفسه فقال: "وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد من أصحابنا، وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيما مضى".

أما الدراسات الحديثة في هذا المجال، فقد اطلّع الباحث على ثلاث دراسات منها، وكانت في مجملها وصفية، وعامة، تحدثت عن الجوار بوصفه ظاهرة لغوية موجودة في كتب الصرف، والنحو، والبلاغة، ولكنها لم تناقش المشكلة الرئيسة المتمثلة في خروج التابع عن القيود النحوية المألوفة، ولذلك فإنها تختلف مع هذا البحث في الهدف الذي يسعى إليه.

الدراسة الأولى: للدكتور عبد الفتاح الحموز، في كتابه "الحمل على الجوار في القرآن الكريم" يظهر من

(١) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين (ت ٧٦١هـ/١٣٥٩م)، مغني اللبيب، الباب الثامن، ص ٨٩٤.

(٢) الحيدرة اليميني، شرح المشكل في النحو، ج ٢، ص ٥٢٧.

(٢) ابن جنّي، أبو الفتوح عثمان بن جنّي (ت ٢٩٦هـ/١٠٠١م)، الخصائص، ج ٣، ص ٢١٨، ٢٢٧.

عنوانها، أما أغفلت الجانب المتعلق بالشعر والنثر، وهي دراسة وصفية لما ورد من شواهد لهذه الظاهرة في القرآن الكريم، ضمن المستويات، " الصرفية، والنحوية والبلاغية"، أو ما اصطلاح عليه النحاة، بـ "الحوار المتصل"، و "الحوار المنفصل" و "المزاوجة والاتباع"، لم يتوصل الباحث في دراسته، إلى تعليل لأسباب هذه الظاهرة، ولم يضيف - كما قال ابن جني - شيئاً جديداً لما ذكره النحاة من قبل .

أما الدراسة الثانية، فهي للدكتور عبد الفتاح البجّ، في كتابه "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية" خصص الباحث الفصل العاشر منه لـ "الحمل على الجوار"، وقد اتكأ فيه على الباب الذي وضعه ابن جني في الجوار، كما اتكأ على فصل "الإتباع" الذي وضعه السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" وكانت دراسته وصفية، وعمامة، لم تعلق أسباب ظاهرة "الحمل على الجوار"، ولم تضيف شيئاً جديداً لما ذكره النحاة من قبل .

وأما الدراسة الثالثة: فهي للدكتور حنا حداد، في بحثه المقدم لـ "مجلة أبحاث اليرموك"، بعنوان "الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض"^(١)، حيث أقام الباحث دراسته على ثلاث قواعد، اتكأ في الأولى والثانية، على الركنين اللذين أرساهما ابن جني في باب "الحمل على الجوار"، في كتابه "الخصائص"، وأما الثالثة الأثافي، فقد أقامها الباحث على اجتهاد جريء، حاول من خلاله أن يضيف عناوين جديدة، لـ "الحمل على الجوار"، ومن هذه العناوين: "حمل الممنوع من الصرف على الجوار" متكناً في ذلك على ابن الحاجب، في صرفه (سلاسلا) على (أغلالا)، بعدها، و(قواريرا) على (دانية) في الآية السابقة قبلها، و(سبيا) على (بنيا) بعدها، في الآيات الكريمة التالية:

﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾^(٢)

﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظَلاهلها وَذَلَلت قَطَوفها تَذليلًا * وَيَطَافَ عَلَيْهِم بِآنية مِن فِضَّة وَأَكواب كانت قواريرا﴾^(٣)

﴿وَجنتك مِن سبيا بنيا يقين﴾^(٤)

وقد صنف السيوطي ذلك، في باب الإتباع في كتابه "الأشباه والنظائر"، "عدّه من إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منوثة صحبتها"^(٥).

كما أدخل الباحث، "تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر" ضمن باب "الحمل على الجوار"، مستشهداً على ذلك، بما توفر له من شواهد قرآنية، وشعرية، وهو باب يندرج تحت موضوع "الحمل على المعنى" في

(١) حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، أبحاث مجلة اليرموك، المجلد ١، العدد ٢، ١٩٩٢م، ص ٢١٥ - ٢٤٧.

(٢) الإنسان: آية ٤.

(٣) الإنسان: الآيتان ١٥، ١٦.

(٤) النمل: آية ٢٢.

(٥) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٧، ٢٩.

الكتب النحوية، وليس على الجوار .

كما حمل الباحث الفعل المضارع المجزوم، على الجوار بعد استيفاء الجازم لفعله وجوابه، وعدّ الفعل المضارع (يضاعف) مجزوماً على الجوار للفعل (يلق) الواقع في جواب الشرط، رغم وجود كلمة (أئاما) كفاصل بينهما، في الآية الكريمة ﴿ من يفعل ذلك يلق أئاما يضاعف له العذاب ﴾^(١).
وعدّ الفعل المضارع " تلمم " مجزوماً على الجوار لفعل الشرط " تأتنا " في بيت الشعر^(٢):

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

ولا أودّ أن أناقش الباحث في جواز أو عدم جواز حمل (يضاعف) على الجوار لـ (يلق) مع وجود فاصل بينهما، كما لا أريد أن أناقشه على أوجه إعراب كلمة " تلمم " في بيت الشعر، سواء كان ذلك على البدل، أو على الحال، أو على إضمار حرف العطف " أو " أو على الجوار، كما ذهب الباحث.
وحاول الباحث أن يعلل بأن لـ " الحمل على الجوار " علاقة بلغات بعض القبائل العربية وأن ما جاء منه في القرآن الكريم، إنما هو من قبيل الموافقة لما فاهوا به، وجرت عليه ألسنتهم ولكنه أضاف بعد ذلك قوله : " إنما جاء " الحمل على الجوار " في كل حالاته، نزولاً من الشاعر عن حاجته لانضباط وزن البيت الشعري، أو مراعاة لحركة الروي في القصيدة، كي لا ينزلق إلى الإقواء والإكفاء، اللذين عدّهما النقاد من عيوب الشعر، فلولا هذا، لكان للشاعر عنهما مندوحة، وأما ما جاء في القرآن الكريم، فلا يعدّ منهما بحال".

ويظهر أن الباحث قد سار في ذلك، مقلداً أصحاب الضرائر الشعرية فيما ذهبوا إليه، كما أن الدراسات الثلاث السابقة، اتجهت إلى مسار يختلف عن المسار الذي يسعى إليه هذا البحث، الموسوم بـ "ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو" لقد وصفت تلك الدراسات هذه الظاهرة بشكل عام، في مستوياتها الصرفية، والنحوية، والبلاغية، واستوفت شروطها، وجوانبها، واختلاف النحاة فيها، بين مقرّ، ومنكر، ومجيز لها بشروط، ولكنها جميعاً لم تعلق ظاهرة "خروج التابع في حركته الإعرابية، عن حركة المتبوع الحقيقي، واستبدالها بحركة الاسم المجاور، المتقدم عليه".

لا توجد مشكلة صرفية في الجوار المتصل، كما لا توجد مشكلة بلاغية في الإتيان والمزاوجة كذلك، ولكن المشكلة موجودة في "الجوار المنفصل في النحو"، و لذلك فإن دراسة الجوار المتصل، والإتيان، والمزاوجة هي من قبيل الدراسات الوصفية، الإضافية، التي لا توصل إلى الهدف المنشود في بحث ظاهرة خروج التابع في حركته الإعرابية عن متبوعه الحقيقي .

(١) الفرقان : الآيتان ٦٨، ٦٩ .

(٢) البيت للشاعر عبدالله بن الحرّ الجعفي وهو من شواهد الخزائن، ج٣، ص٦٦٠، والدرر اللوامع، ج٢، ص١٦٦.

لقد حدّد الباحث المهمة المطلوبة للبحث، وعيّن السبيل الذي يؤدي إلى الغاية المرجوة منه، وهو سبيل يمر عبر بوابة المستوى النحوي فقط، و لا ينعرج نحو المستويين، " الصرفي و البلاغي " .

ومهمة الباحث أن يقرأ في الشواهد القرآنية، و الشعرية، و النثرية، متأملاً فيها، و متعمقاً في أبعادها ومستكنها لعلها، فإذا قرأ ما دار من حوار بين الفراء و أبي ثروان، حول رواية بيت الشعر: (١)

تُريك سنّة وجه غير مقرّفة
ملساء ليس بها خال ولا ندب

بجر " غير "، و موضعها النصب على النعت ل " سنة "، و قد أقر أبو ثروان بنصبها، و عندما استنشدته الفراء البيت مرة أخرى، أنشده بالجر .

و كذلك حوار الفراء مع أبي الجراح العقيلي، حول رواية بيت الشعر (٢):

يا صاح بلّغ ذوي الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بجر " كلهم "، و موضعها النصب على التوكيد ل "ذوي"، و قد أقر أبو الجراح العقيلي بنصبها، و عندما استنشدته الفراء البيت مرة أخرى، أنشده بالجر .

يجدر بالباحث أن يقف أمام هذه الظاهرة النحوية، المتمثلة في خروج التابع في البيتين المذكورين، عن حركة متبوعه الحقيقي، و أخذه حركة الاسم المتقدم عليه مباشرة، و يتساءل حول ذلك الحوار الذي جرى بين الفراء و أبي ثروان في البيت الأول، و بين الفراء و أبي الجراح العقيلي في البيت الثاني، حول الإصرار على القراءة بالجر رغم معرفتهما أن موقع التابع في الشاهدين المذكورين هو النصب، و ليس الجر .

لابد أن يدرك الباحث أن في المسألة سرّاً يكمن في القراءة و الإنشاد، لاسيما أن الشعر كان يروى إنشاداً في ذلك الوقت، حيث كان الراوي ينشد القصيدة على مسامع الناس في دواوينهم، و كذلك فإن القرآن يقرأ تلاوة و ترتيلاً، و الإنشاد الشعري، و الترتيل القرآني أصوات متناغمة لحروف و مقاطع، تعلق أحياناً ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي، و التلاشي في الأصوات التي تليها مباشرة، كما تتأثر الحروف بالصوت الأقرب الذي يجاورها، أكثر من تأثرها بالصوت الأبعد، الذي يفصلها عنه فواصل و أصوات، و لا سيما إذا كان الصوت البعيد ساكناً، فإنه يتلاشى في الصوت المتحرك الأقرب للتابع كما أشار إلى ذلك ابن يعيش: (٣)

" إن الانتقال من الساكن إلى المتحرك، يمنع امتداد الصوت في الساكن، لصرفه إلى ذلك المتحرك "

إن مشكلة البحث نحوية، تتعلق بخروج التابع عن القواعد المألوفة في النحو، و علة هذا الخروج صوتية، و مهمة الباحث تكمن في قراءة الشواهد قراءة متأنية تميز بين ما يؤكد منها صحة الفرضية التي يقوم عليها

(١) البيت لذي الرمة في بائنه المشهورة، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن، ج٢، ص٧٤

(٢) البيت لأبي الجراح العقيلي، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن، ج٢، ص٧٥.

(٣) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المجلد ٤، ج ٩، ص ١٩٢، ١٩٤.

البحث، و بين ما يخالفها .

إنّ للدراسات السابقة مكانها، وشأنها، كما أنّ لهذا البحث مكانه و شأنه، وإنّ جميع الدراسات والبحوث يكمل بعضها بعضاً، وإنّ العلم لا ينتهي في حدود دراسة معينة، و لا يتوقف عند عالم بعينه .

٢ . شروط الحمل على الجوار

أولاً: أن يكون التابع احمول على الجوار نكرة وليس معرفة.

هذا هو مذهب ابن جنّي، "فالحمل على الجوار يكون في النكرة أسهل منه في المعرفة، لأن النكرة أشد حاجةً إلى الصّفة من المعرفة، لإزالة إبهامها"^(١)، ولكنّ مذهب ابن جنّي في هذه المسألة قد رده بعض العلماء مستشهدين بقول "أبي ثروان" في وصف المفضّل^(٢):

"كان والله من رجال العرب المعروف له اللغة والعربية"

وفي كلام "أبي ثروان" ردّ على من يقول بأن الجوار لا يكون إلاّ مع النكرة، ولا سيما أنه ممّن تؤخذ عنه العربية"، ومن الشواهد القرآنية والشعرية في الردّ على ابن جنّي.

﴿وواعدناكم جانب الطور الأيمن﴾^(٣)

ذكر الزمخشري أن (الأيمن) مجرور على الجوار^(٤)، وهو معرفة.

وقوله تعالى: ﴿إنّ الله هو الرزاق ذو القوّة المتين﴾^(٥)

حيث جرّ (المتين) على الجوار، وهو معرفة أيضاً.

وقول الشاعر:

لعب الرياحُ بما وغيّرها بعدي سوا في المورِ والقطرِ^(٦)

فـ "القطر" مجرور على الجوار، وهو معرفة كذلك.

ثانياً: تطابق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

وهو مذهب الخليل، حيث ذكر سيبويه في الكتاب^(٧): "وقال الخليل -رحمه الله- لا يقولون إلاّ

(١) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٢٩٢هـ/١٠٠١م)، المختصّب، تحقيق: علي ناصيف وجماعه، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٢) البغدادي، عبدالقادر بن عمر بن يزيد (ت ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م)، خزنة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٥، ص ٩٠.

(٣) طه: آية ٥٨

(٤) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود (٥٣٨هـ/١١٨٧م)، الكشف، تحقيق: عبد السلام، ج ٣، ص ٧٧.

(٥) الذاريات: آية ٥٨

(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى (ت ٦١٠م/١٢ ق.هـ) في ديوانه، دار صادر، ص ٢٧، وهو الشاهد رقم ١٢٩ في شرح شافية ابن

الحاجب، للرضي الاسترأبادي، ج ٤، ص ٢٥٣.

(٧) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ١، ص ٤٣٧.

"هذان جحراً ضباً خربان"، من قبل أن الضبّ واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكراً مثله، أو مؤنثاً، وقالوا: "هذه جحرة ضباب خربة" لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا" وهذا قول الخليل -رحمه الله-، ولا نرى هذا والأول إلاّ سواء، لأنه إذا قال: "هذا جحرٌ ضبٌ مهدم"، ففيه من البيان، أنه ليس بالضبّ، مثل ما في التثنية من البيان، أنه ليس بالضب كذلك، وقال العجاج^(١):

"كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ"

فالنسيج مذكر، والعنكبوت أنثى". ومن شواهد النحاة على تأييد مذهب سيبويه، قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾^(٢)

فـ (المتين) مجرور على الجوار، و (القوة) مؤنث، والمتين مذكر.

وقول الخطيئة:

فإياكم وحيّة بطنٍ وادٍ هموزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِي^(٣)

فالحيّة مؤنث و"الهموز" مذكر، ولكن الفراء ذكر بأن لفظ "حيّة"، يستخدم للمذكر والمؤنث،

وأنشد:

فما تزدرى من حيّةٍ جبليّةٍ سُكَّاتٍ إذا ما عضّ ليس بأدرد^(٤)

وكذلك فإن لفظ "العنكبوت"، يذكر ويؤنث، كما ذكر الفراء، ولا حجة في ذلك ضد مذهب

الخليل.

ثالثاً: أن يكون الخفض على الجوار في غير العطف والبدل

ذهب ابن هشام^(٥): إلى أن الخفض على الجوار، يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً، ولا يكون في النسق، لأن العاطف يمنع من التجاور، وأنكر أبو حيان وقوعه في البدل، حيث قال: "لم يحفظ ذلك في كلامهم، ولا خرج عليه أحد من علمائنا شيئاً فيما نعلم، وسبب ذلك، أنه معمول لعامل آخر^(٦)،

(١) الرَّجْحُ لِلْعَجَّاجِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، ج١، ص٤٣٧، وكذلك ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج٤، ص١٩١٢.

(٢) الذاريات: آية ٥٨.

(٣) البيت للخطيئة (ت ٣٠هـ/٦٥٠م)، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن، ج٢، ص٧٤، وابن جني في المنصف، ج٢، ص٢، والبغدادي في خزنة الأدب، طبعة دار صادر المصوّرة، ج٢، ص٣٢٦.

(٤) د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن، مكتبة الرشيد، الرياض، ص٣٨.

(٥) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ص٨٩٥.

(٦) البغدادي، خزنة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٥، ص٩٥.

وقد ضعّف أبو حيان القراءة بجر (أرجلكم) في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾، بالخفض على الجوار، كما خطأً أبا عبيدة في جرّه (قتال) من قوله تعالى:

﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾^(١)

وأنكر عليه وقوع الجرّ بالجوار في البدل.

رابعاً: أن يؤمن اللبس

غلط الطبرسي قراءة حمزة للآية^(٢):

﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾

حيث ذكر "أن الحمل على المجاورة، جائز عند ارتفاع اللبس، والأمن من الاشتباه، لأنّ أحداً لا يشتهه في أن "حرباً" من صفة "الجر"، وليس من صفة "الضب" ولكن "المسح على الأرجل" ليس كذلك"^(٣).

وضعّف أبو حيان خفض "الأرجل" على الجوار لأنه برأيه، تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلا في النعت، حيث لا يلبس، على خلاف فيه"^(٤).

وإلى ذلك ذهب أبو البقاء الكفوي أيضاً، في "الكليات"، حيث ذكر بأن شرط الخفض على الجوار "أن لا يقع في محل الاشتباه"^(٥).

خامساً: أن يكون الحمل على الجوار في الخفض وليس في الرفع

ذهب جمهور النحاة، إلى أن الحمل على الجوار يكون في الخفض، وليس في الرفع، بخلاف الأصمعي، وابن قتيبة^(٦) اللذين جوّزاه في الرفع مستشهدين بقول المتنخل الهذلي:

السالكُ الشجرةَ اليقظانَ كالثَّها
مَشَى الهلوكِ عليها الخيعلُ الفُضْلُ^(٧)

برفع "الفضل"، حملاً على الجوار لـ "الخيعل"، وهي نعت "للهلوك"، المجرور بالإضافة. وقد ردّه ابن السجري وقال^(٨):

(١) البقرة: آية ٢١٧.

(٢) المائدة: آية ٦.

(٣) الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٢٨هـ/١١٣٣م)، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: لجنة من العلماء، ج ٣، ص ٢٨٧.

(٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وجماعة، ج ٣، ص ٤٥٢.

(٥) أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى (ت ١٠٩٤هـ/١٦٨٢م)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، قسم ٢، مادة (جرّز)، ص ١٣٦.

(٦) البغدادي، الخزانة، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٥، ص ١٠١.

(٧) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٨) ابن السجري، هبة الله بن علي (٥٤٢هـ/١١٤٧)، الأمالي، ج ٢، ص ٢٢٢.

"وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أن ارتفاع "الفُضْل" على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشاً"، كما ردّه أبو حيان الأندلسي، وهو عنده مرفوع على النعت لـ "الهلوك" على الموضع، والتقدير: "كما تمشي الهلوك الفضل". وذكر البغدادي^(١): بأن الفراء، والحسن السكري، ذهبوا إلى أن "الفضل" ثوبٌ "كالخيلع"، تلبسه المرأة في بيتها، وعليه فلا حمل على الجوار ولا الموضع عندهما، ومما يؤيد موقف الرافضين للحمل على الجوار في الرفع، هو عدم وروده في القرآن الكريم".

٣. جوانب ظاهرة الحمل على الجوار

شملت هذه الظاهرة جوانب مختلفة، خصّص لها ابن جنّي باباً في الخصائص، صنّفها فيه إلى صنفين^(٢):

الأول: تجاور الألفاظ. والثاني: تجاور الأحوال.

وقسم الأول إلى قسمين:

أحدها: الجوار المتصل، ويكون في البناء اللفظي للكلمة، وليس في حركتها الإعرابية، وهو متصل بعلم الصّرف ومثّل له بثلاثة نماذج:

أولاً: مجاورة العين لـ "اللام"، بحملها على حكمها، وذلك بقولهم في "صوم": "صيم"، وفي "جوع": "جيع" وقوم: قيم، وأول: أيل، حيث شبهوه بباب "عصي" وأنشدوا:

ومعرّض تغلي المراحل تحتها بادرت طبخته لرهط جيع^(٣)

وقول الآخر:

لولا الإله ما سكنا خضماً ولا ظللنا بالمشاء قيماً^(٤)

وقول النابغة الجعدي في هجاء ليلي الأخيلية:

بريذينة بلّ البراذين تُفرها وقد شربت من آخر الصيف أَيْلا^(٥)

ثانياً: إعطاء الواو المجاورة للضمّة، حكم الواو المضمومة بهمزها إذا تجاورتا نحو قول جرير:

لحُبّ المؤقدين إليّ مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقود^(٦)

(١) البغدادي، الخزانة، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٥، ص١٠١.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ج٣، ص٢١٨.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٢١٩.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص٢١٩.

(٥) ابن جنّي، الخصائص، ج٣، ص٢١٩.

(٦) السيوطي، شواهد المغني، ج٢، الشاهد ٨٥٦، ص٩٦٢.

حيث تصوّر الضمّة لجاورتها لـ "الواو" كأنها فيها، فهمزها كما تمز "أذُر"، و"النَّور".
ثالثاً: نقل حركة الإعراب إلى الحرف الذي قبلها في حالة الوقف، نحو: "هذا بَكْرٌ"، و"مررت
ببَكْرٍ"، وأصلهما: "هذا بَكْرٌ"، و"مررت ببَكْرٍ"، حيث انتقلت الحركة الإعرابية فيهما عند الوقف، من
"الراء" إلى "الكاف".

ثانيهما: الجوار المنفصل، وهو المتعلق بالحركة الإعرابية للكلمة، وليس بينائها الصرفي، ومثل له
بقولهم: "هذا جحرٌ ضبٌ حرب"، وقول الحطيئة:

فإياكم وحيّة بطنٍ وادٍ هُموزِ النَّابِ ليس لكم بسِيٍّ (١)

بجرّ "هَموزٍ" لجاورته لـ "واِدٍ"، وهو نعت لـ "حيّة"، المنصوب على المعية. وقول الآخر:

كأنّ ثبيراً في عرّانين وببِله كبيرٌ أناسٍ في بجادٍ مزملٍ (٢).

بجرّ "مزملٍ" لجاورته لـ "بجَادٍ"، وهو نعت لـ "كبيرٍ" المرفوع لأنه خبر "كأنّ".

ومذهبُ ابنِ جنّي في ذلك: "حربٌ جُحرُه"، و"مزملٌ فيه"، بحذف المضاف إليه واستتار ضميره في
"حرب".

الثاني: تجاور الأحوال في الزمان والمكان

ذكر ابنُ جنّي: (٣) "وأما تجاور الأحوال فهو غريب نحو قولهم:

"أحسنّت إليه إذ أطاعني"، فالإحسان لم يكن في أول وقت الطاعة وإنما كان بعد ذلك، كما كان
مسبباً عن الطاعة، وكأما كانت علة له، ولا بد من تقدم وقت السبب عن وقت المسبب، لكنه لما تقارب
الزمانان، وتجاورت الحالان، في الطاعة والإحسان، صارا كأنهما وقعا في زمان واحد، و"إذ" الظرفية في
قولك: "أحسنّت إليه إذ أطاعني" منصوبة بفعل الإحسان، كأنك تقول: "أحسنّت إليه وقت الطاعة"، وإنما
كان الإحسان في ثاني ذلك أو ما يليه، ولما كان الثاني "الإحسان"، مسبباً عن الأول "الطاعة"، وتالياً له،
فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، فقد صار "الإحسان" كأنه هو "الطاعة" في زمان واحد، فعمل
"الإحسان" في الزمان الذي يجاور وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه". وفيما يتعلق بتجاور
الأحوال في المكان، فقد استشهد ابنُ جنّي بقول الشاعر (٤):

"إذا الخيل جالوا في كواثبها"

(١) البيت للحطيئة وهو من شواهد ابن جنّي، الخصائص، ج ٣، ص ٢٢٠.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ج ٣، ص ٢٢١.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٢٢.

(٤) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٢٧.

والكاتب من الخيل: هو مكان التقاء الكنفين، والفارس يجول في صهوة الجواد، وليس في كائبه، ولكنه لما تجاور المكانان "الصهوة"، والكاتب "جريا مجرى الجزء الواحد".

لقد حدد ابنُ جنِّي، جوانب ظاهرة الحمل على الجوار من خلال إدراكه الشخصي لها، وإدراك من سبقه من النحاة حين قال^(١): "وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال والأحيان، لم يعرض له أحد من أصحابنا، وإنما ذكروا مجاورة الألفاظ فيما مضى".

فمصطلح "الجوار المتصل"، و"الجوار المنفصل" للحروف والألفاظ، كانا شائعين بين أوساط العلماء، قبل عصر ابنِ جنِّي، ثم أضاف لهما ابنُ جنِّي بعداً ثالثاً، هو "مجاورة الأحوال في الزمان والمكان"، وبقي العلماء بعد ذلك، وحتى عصرنا الحاضر، يراوحن في إطار هذا المفهوم، من غير إضافة أو تبديل، لما وضعه السابقون الأولون.

إنَّ المستوى المعجمي للألفاظ والدلالات، هو أحد المستويات الأربعة لعلم اللغة، الذي يشمل بالإضافة له، المستوى "الصرفي، والنحوي، والصوتي"، وربما تتداخل بعض هذه المستويات مع بعضها الآخر، في تفسير القضايا اللغوية المختلفة، ونحن لو صنفنا ظاهرة الجوار المتصل في الحروف والألفاظ، في إطار المستوى الصرفي، وظاهرة الجوار المنفصل في الألفاظ، ضمن إطار المستوى النحوي، فإننا ستمكن من تفسير ظاهرة الحمل على الجوار، بتداخل المستوى الصوتي معهما، فاللغة كما عرفها ابنُ جنِّي: "مجموعة من الأصوات يعبر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"^(٢)، والقرآن الكريم يرتل ترتيلاً صوتياً، والجملة الخيرية قد تتحول إلى جملة استفهامية، بتغير نبرة الصوت فيها، من غير وجود أداة استفهام.

لا أريد هنا أن أبحث ظاهرة الحمل على الجوار، بحثاً صوتياً خالصاً، ولكنني أود أن أبرز قيمة الجانب الصوتي في المسألة، ولا سيما أن اللغة العربية سماعية، منطوقة باللسان الذي يستقل الانتقال المباشر من الكسرة إلى الضمة، مع علمنا المسبق بأن الكسرة تناسب حرف "الياء"، وأن الضمة تناسب حرف الواو، وأن الثقل في النطق اللساني الصوتي للحركات، إنما يكون مع هذين الحرفين، من غير سائر الحروف.

وإذا أضفنا إلى ذلك عدم ظهور الحركة الإعرابية للمتبوع الحقيقي، والتي ربما كانت منطوقة صوتياً بالكسر، كما في شاهد التوكيد:

يا صاحِ بَلِّغِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا مَحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ^(٣)

(١) ابن جنِّي، الخصائص، ج ٣، ص ٢٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٣) البيت لأبي جراح العقيلي، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٥، وهو كذلك الشاهد رقم (٨٥٥) للسيوطي في شواهد المغني، ج ٢، ص ٩٦٢.

فكلمة "ذوي"، منصوبة على المفعولية، و لكنها تنطق صوتياً بالكسر، وكذلك إذا كان الفاصل بين المتبوع الحقيقي وتابعه طويلاً، كما في قوله تعالى:

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(١)

فالمتبوع الحقيقي هو (الذين)، وهو في موضع رفع اسم (يكن)، وكلمة (المشركين) معطوف عليه، ولكنه محمولٌ بالخفض على الجوار لـ (أهل الكتاب)، ولما كان الفاصل بين التابع ومتبوعه الحقيقي طويلاً، وكانت الحركة الإعرابية للمتبوع الحقيقي غير ظاهرة، لذلك فقد سهل حمل التابع بالخفض على الجوار لـ (أهل الكتاب).

لهذا أرى أن الفاصل الطويل بين التابع ومتبوعه الحقيقي، وعدم ظهور الحركة الإعرابية على المتبوع الحقيقي، والثقل في الحركة الإعرابية على اللسان، في الانتقال المباشر من الكسرة إلى الضمة، والتناغم الصوتي في الحركة الإعرابية للاسمين المتجاورين، كل ذلك يُسهّل "ظاهرة الحمل على الجوار"، ويجعلها أمراً ميسوراً على اللسان، ولاسيما أن اللغة سماعية، وهذا يؤكد ما ذهب إليه الفراء في حديثه مع أبي ثروان الذي أنشد: "تريك غرة وجه غير مقرفة"، بجره "غير" على المجاورة لـ "وجه" مع أنها نعت لـ "غرة" المنصوبة على المفعولية، وعندما سأله عن إمكانية إنشادها بالنصب، قال أبو ثروان: "قولك أجود مما أقول" ولكنه أعاد إنشادها بالجر على الجوار، وهذا يدل على أهمية التناغم الصوتي، وتأثيره في ظاهرة "الحمل على الجوار"، ورغم قوة التأثير الصوتي للمتبوع على الجوار، في تابعه المجاور له، إلا أن هذا المتبوع، لا يشكل في ذاته، عاملاً لفظياً قادراً على الاستمرار في العمل، كبقية العوامل اللفظية، ولا يمكن إدراجه مع سائر العوامل اللفظية، ورغم قدرة تأثيره في التابع الذي يليه مباشرة، لضعف المتبوع الحقيقي، وعجزه عن التأثير المباشر في تابعه، لأن الحروف المحكومة بحركات الإعراب لها أصوات، فإذا كان المتبوع الحقيقي مبنياً، لا تظهر على آخره حركة الإعراب، وإذا كان الفاصل بينه وبين تابعه طويلاً، فإن تأثير صوت الحرف المبني - للمتبوع الحقيقي - يتلاشى تدريجياً مع أصوات الحروف والكلمات بعده، وعندئذ سيتأثر التابع بحركة أقرب صوت له، وهي حركة صوت الحرف الأخير من الاسم الذي يجاوره.

ولا أعتقد أن الحمل على الجوار علة يقاس عليها في الاستعمال، وذلك واضح في الحوار الذي أجراه الفراء مع أبي الجراح العقيلي، حول قراءته بجر "كلهم" وهي في موضع النصب على التوكيد لكلمة "ذوي" المنصوبة على المفعول به، ولكنه قرأها بالجر مرة أخرى بعد إدراكه حقيقة نصبها، لأنه كان ينطق بأصوات يسمعها، وكلمة "ذوي" لم تظهر عليها الحركة الإعرابية، فحركة حرفها الأخير ساكنة، وحركة الحرف الذي يسبقه الكسرة وهي الحركة الأقوى في كلمة "ذوي" كما أن صوت الحركة الإعرابية في

(١) البينة: آية ٦.

المتبوع المجاور "الزوجات" هي الكسرة أيضاً، ولذلك فقد تلاشى صوت الحرف الأخير الساكن في المتبوع الحقيقي، وقوي صوت حرف الكسرة في المتبوع المجاور، فأثر ذلك الصوت في التابع و حُرِّك بالكسر، لذلك فإن التأثير على التابع، يكون تأثيراً صوتياً حركة آخر حرف من حروف الاسم المجاور، المتقدم على التابع، و يكون العامل صوتياً وليس عاملاً لفظياً.

٤. مسائل الحمل على الجوار المنفصل

يمكن تحديد مسائل هذه الظاهرة ضمن أبواب النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، وخبر المبتدأ، وجواب الشرط"، وذلك بالخفض أو الرفع، أو الجزم على الجوار.

المسألة الأولى: الخفض على الجوار في النعت

تعد هذه المسألة، من أكثر مسائل الحمل على الجوار شيوعاً في الشواهد القرآنية، والشعرية، وأقوال العرب المأثورة، حيث أقرّ بها جمهور النحويين البصريين، والكوفيين باستثناء ابن جنّي، وأبي سعيد السيرافي، اللذين تأوّلوا على حذف المضاف، واستتار الضمير.

أكد ابن شقير في كتابه "الجمل في النحو" المنسوب للخليل، على وجود ظاهرة الخفض على الجوار، وعدّ النعت السبي جزءاً من هذه الظاهرة، واستشهد على ذلك بقوله: ^(١) "مررت برجلٍ عجوزٍ أمّه"، و"مررت برجلٍ طالقٍ امرأته"، و"مررت بامرأةٍ شيخٍ أبوها". فخفضَ "عجوزاً"، وليس من نعت "الرجل"، وخفضَ "طالقاً"، وليس من نعت الرجل أيضاً، وخفضَ "شيخاً"، وليس من نعت "المرأة"، ولكنه كلّه مخفوض بالجوار، كما خفضوا بالجوار أيضاً قول الشاعر: ^(٢)

أطوفُ بها لا أرى غيرَها كما طاف بالبيعةِ الراهبِ

فخفض "الراهب" على الجوار، والوجه فيه الرفع على الفاعلية، كما قالوا: "هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ بخفضٍ خرب" والوجه فيه الرفع على النعت لـ "الجحر"، ومنه قوله تعالى:

﴿ذو العرشِ المجيدِ﴾ ^(٣)

بخفض "المجيد" على الجوار، والوجه فيه الرفع، وقوله تعالى:

﴿ذو القوةِ المتينِ﴾ ^(٤)

(١) ابن شقير، الجمل في النحو المنسوب للخليل، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ص ١٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥، وكذلك الأزهية في علم الحروف للهروي، علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ/١٠٢٤م)، ص ٨٤.

(٣) البروج: آية ١٥.

(٤) الذاريات: آية ٥٨.

بخفض "المتين" على الجوار، والوجه فيه الرفع، وقوله تعالى:

﴿وجاؤوا على قميصه بدم كذب﴾^(١)

بخفض (كذب) على الجوار، والوجه فيه النصب على الحال، وقول الشاعر:

يا معشر العُزَّابِ إنَّ حانَ شُرْبُكُمْ فلا تشربوا ما حَجَّ اللهُ رَاكِبِ^(٢)

بخفض "راكب" على القرب والجوار، ومحلّه الرفع على الفاعلية

وقول الشاعر: كأنَّ ثبيراً في عرَّانينِ وذَقِهْ كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزملٍ^(٣)

بخفض "مزمل" على القرب والجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ "كبير"، وقول الشاعر:

كأنما خالطتُ قدامَ أعينِها قُطناً بمستحصدِ الأوتارِ مخلوجِ^(٤)

بخفض "مخلوج" على القرب والجوار، ومحلّه النصب على النعت لـ "قطن"،

وكان الفراء قد أجاز الحمل على الجوار، وقصره على السماع، واستشهد على جوازه:

تريك غرّة وجهٍ غيرٍ مقرّفةٍ ملساءٍ ليس بها خالٌّ ولا ندبٌ^(٥)

بجرّ "غير" على الجوار، ومحلّها النصب نعتاً لـ "غرّة"، المنصوب على المفعولية، وقول الخطيب:

فإياكم وحيّة بطنٍ وادٍ هموزِ النابِ ليس لكم بسبي^(٦)

بخفض "هموز" على الجوار، وموضعها النصب نعتاً لـ "حية" المنصوبة على المفعول معه. واستشهد

الأنباري للحمل على الجوار في هذه المسألة بقول الراجز^(٧): "كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرمل"، بخفض

"المرمل" على الجوار، وهو نعت لـ "النسيج" / اسم "كأنَّ" المنصوب.

واستشهد الزمخشري بقراءة (الأيمن) بالجر على الجوار في قوله تعالى:

﴿وواعدناكم جانبَ الطورِ الأيمنِ﴾^(٧)

وهو في محل نصب نعت لـ "جانب".

وجوزه أبو حيان الأندلسي في النعت والتوكيد، بخلاف العطف والبدل، معللاً ذلك بأن الاسم في

(١) يوسف: آية ١٨.

(٢) ابن شقير، الجمل في النحو المنسوب للخليل، تحقيق: فخر الدين قباوة، ص ١٧٦.

(٣) ابن شقير، الجمل في النحو المنسوب للخليل، تحقيق: فخر الدين قباوة، ص ١٧٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٥) البيت للشاعر ذي الرمة في بائته المشهورة، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن، ج ٢، دار السرور، بيروت، ص ٧٤.

(٦) البيت للخطيب في ديوانه برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ص ١٧٩، وهو من شواهد

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠١هـ/٨١٦م)، معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٤.

(٧) ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ/١١٨١م)، الإنصاف، ج ٢، المسألة ٨٤، ص ١٢٧.

(٧) طه: آية ٨٠.

باب النعت والتوكيد، يكون تابعا لما قبله من غير وساطة شيء، بخلاف العطف، لأن حرف العطف يفصل بين الاسمين^(٨).

أ- الشواهد القرآنية على الجوار المنفصل في النعت:

يلاحظ في جميع هذه الشواهد أنه قد فصل بين النعت ومنعوته الحقيقي بالظرف أو المصدر، مما سهل عملية الحمل على الجوار .

- (١) ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٢)
بجرّ (عظيم) على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ (عذاب) المنصوب على المفعولية.
- (٢) ﴿وَلَا تَمَسُّوْهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٣)
بجرّ (عظيم) على الجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ (عذاب) المرفوع على الفاعلية.
- (٣) ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٤)
بجرّ (عظيم) على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ (عذاب) الذي هو خبر كان.
- (٤) ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٥)
بجرّ (عظيم) على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ (عذاب) المنصوب على المفعولية.
- (٥) ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٦)
بجرّ (عظيم) على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ (عذاب) المنصوب على المفعولية.
- (٦) ﴿أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٧)
بجرّ (عظيم) على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ (عذاب) المنصوب على المفعولية.
- (٧) ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مَّحِيْطٍ﴾^(٨)
بجرّ (محيط) على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ (عذاب) المنصوب على المفعولية.
- (٨) ﴿وَجَاؤُوا عَلَيَّ قَمِيصَهُ بَدْمٍ كَذِبٍ﴾^(٩)

(٨) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩١٢.

(٢) الشعراء: آية ١٣٥.

(٣) الشعراء: آية ١٥٦.

(٤) الشعراء: آية ١٨٩.

(٥) الزمر: آية ١٣.

(٦) يونس: آية ١٥.

(٧) الأحقاف: آية ٢١.

(٨) هود: آية ٨٤.

(٩) يوسف: آية ١٨.

بجرّ (كذب) على الجوار، ومحلّه نصب على الحال، والتقدير: "جاؤوا على قميصه بدمٍ كذباً".

(٩) ﴿ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾^(١)

بجرّ (عاصف) على الجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ (الريح)، المرفوعة على الفاعلية، والتقدير: "اشتدّت به الريح العاصفة في ذلك اليوم". لأن "العصف من صفات الريح، وليس من صفات اليوم.

(١٠) ﴿ إِنْ اللَّهُ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾^(٢)

بجرّ (المتين) على الجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ "ذو" المرفوعة على النعت لمرفوع.

(١١) ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴾^(٣)

بجرّ (المجيد) على الجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ "ذي"، المرفوع.

(١٢) ﴿ وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾^(٤)

بجرّ (الأيمن) على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ (جانب) المنصوب على المفعولية.

ويجوز أن تكون كلمة (عظيم) في التسلسلات من ١-٦ صفة ل(يوم)، كما يجوز أن تكون كلمتا (محيط) و(عاصف) في التسلسلين (٧، ٩) صفة ل(يوم) أيضا .

ب- الشواهد الشعرية على الجوار المنفصل في النعت

(١) كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِّهِ كَبِيرٌ أَنَا فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ^(٥)

بجرّ "مزمل" على الجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ "كبير"

(٢) كَأَنَّمَا خَالَطَتْ قَدَامَ أَعْيُنِهَا قَطْنَا بِمَسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوجٍ^(٦)

بجرّ "محلوج" على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ "قطن"

(٣) تَرِيكَ غَرَّةٍ وَجْهِ غَيْرٍ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدْبٌ^(٧)

بجرّ "غير" على الجوار، ومحلّه نصب على النعت لـ "غرة"

(٤) فَيَاكُمْ وَحِيَّةَ بَطْنِ وَاِدٍ هُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِيٌّ^(٨)

بجرّ "هموز" على الجوار ومحلّه نصب على النعت لـ "حياة"

(٩) إبراهيم : آية ١٨ .

(٢) الذاريات : آية ٥٨ .

(٣) البروج : آية ١٥ .

(٤) طه : آية ٨٠ .

(٥) الألويسي، محمود شكري (ت ١٣٤٠هـ/١٩٢١م)، الضرائر، ص ١٧٧، ١٨٥ .

(٦) الأنباري، الإنصاف، ج ٢، مسألة ٨٤، ص ١٢٦ .

(٧) البيت لذي الرمة في بائنه المشهورة، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٤ .

(٨) البيت للحطيئة في ديوانه بشرح السكيت، تحقيق : نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ١٧٩ .

(٥) يا معشر العُزَّابِ إنَّ حانَ شُرْبُكُمْ فلا تشربوا ما حجَّ لِلَّهِ رَاكِبٌ^(١)

بخفض "راكب" على الجوار، ومحلّه الرفع على الفاعلية.

(٦) كَأَنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمِلِ^(٢) على ذُرَى قُلامِهِ المهدلِ

بجرّ "المرمّل" على الجوار، ومحلّه النصب على النعت لـ "نسج".

(٧) فدافعتُ عنه الخيلَ حتى تبدّدتْ وحتى علاني حالِكُ اللونِ أسودِ^(٣)

بجرّ "أسود" على الجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ "حالك".

(٨) أطوفُ بما لا أرى غيرَها كما طاف بالبيعةِ الراهبِ^(٤)

بجرّ "الراهب" على الجوار، ومحلّه الرفع على الفاعلية

(٩) ويُضجِكُ عرفانَ الدروعِ جلودنا إذا جاء يومٌ مظلمُ الشمسِ كاسفِ^(٥)

بجرّ "كاسف" على الجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ "يوم"

ج. شواهد الأقوال المأثورة عن العرب في الحمل على الجوار المنفصل في النعت

(١) "هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ"^(٦)، بجرّ "خرب" على الجوار، ومحلّه الرفع على النعت لـ "جحر".

(٢) ذكر أبو ثروان المفضل الضبيّ فقال^(٧): "كان - والله - من رجال العرب، المعروف له ذلك"،

كشاهد للحمل على الجوار في المعرفة، ردا على ابن جني الذي قصره على النكرة .

المسألة الثانية: الخفض على الجوار في التوكيد

ذكر جمهور العلماء بأن الحمل على الجوار في التوكيد نادر، وأنه لم يسمع مما قالته العرب إلا في

بيتٍ واحد من الشعر هو:^(٨)

(١) ابن شقير، الجمل في النحو المنسوب للخليل، ص ١٧٦.

(٢) الرجز للعجاج، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ١، ص ٤٣٧، والأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ/١١٨٣م)، تحصيل عين الذهب، تحقيق: زهير سلطان ص ٢٢٩، والألوسي في الضرائر، ص ١٧٧، ١٨٥، وابن جني - الخصائص، ج ٣، ص ٢٢١.

(٣) البيت لدريد بن الصمّة في رثاء أخيه، وهو من شواهد الألوسي في الضرائر ص ١٧٧، ١٨٥، والبغدادي في الخزانة، ج ٥، ص ٨٦، ١٠٦.

(٤) البيت من شواهد ابن شقير في كتابه "الجمل في النحو" المنسوب للخليل، تحقيق: فخرالدين قباوة، ص ١٧٣، كما ذكره الهروي في الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوح، ص ٨٤.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، دار السرور، بيروت، ص ٧٤، وكذلك البغدادي، الخزانة، ج ٥، ص ١٠١.

(٦) الأبياري، الإنصاف، المجلد ٢، مسألة ٨٤، ص ١٢٥، وكذلك الألوسي في الضرائر، ص ١٧٧، ١٨٥، وأبو حيان الأندلسي في تذكرة النحاة، ص ٣٤٦.

(٧) البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٥، ص ٩٠.

(٨) البيت لأبي الجراح العقيلي، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٥.

يا صاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهم أن ليس وصلٌ إذا انحلتْ عُرى الذنبِ

وذلك بخفض "كلِّهم" على الجوار، ومحلّها النصب توكيداً لـ "ذوي" المنصوبة على المفعولية". ذكر ابن هشام الأنصاري في معني اللبيب^(١) أن أبا الجراح العقيلي أنشد الفراء هذا البيت، بخفض "كلِّهم"، وعندما قال له الفراء: "هلاً قلت "كلِّهم" بالنصب؟ فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته آياه مرةً أخرى، فذكره بالخفض". وذكر هذا الشاهد أبو حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب^(٢)، كما ذكره الألويسي في الضرائر^(٣) والبغدادي في الخزانة، والسيوطي في المطالع السعيدة، وهو ليس من شواهد سيبويه في الكتاب، لأنه كان -إن صحّت روايته إلى الفراء- في وقت متأخر بعد وفاة سيبويه.

لكن الذي يثير الانتباه في هذه الرواية، هو أنّ أبا الجراح العقيلي، قد أعاد إنشاد "كلِّهم" بالخفض، رغم اقتناعه بأن نصبها هو الأجود، لأنها توكيد لمنصوب، فما السبب الذي دفع العقيلي للخروج على القاعدة النحوية في إنشاد هذا البيت؟

لم يقف علماؤنا السابقون، أو اللاحقون، عند هذه المسألة ولم يتناولوها بالتحليل والتأويل، وكلّ الذي روي لنا عنهم، أنّ الحمل على الجوار في التوكيد نادر، حيث ذكر ابن هشام: ^(٤) "بأنّ الذي عليه المحققون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً". وقال البغدادي: ^(٥) "وجرّ الجوار لم يسمع إلاّ في النعت على القلّة، وقد جاء في التأكيد في بيت واحدٍ على سبيل الندرّة".

إنّ إقرار أبي الجراح العقيلي بنصبها نحويّاً، وخفضها إنشاداً، يدخل مسألة الخفض على الجوار، في إطار التأثير الصوتي، كما أنّ تحليل تكامل التأثير الصوتي في خفض (كلِّهم)، يبدأ في المتبوع الحقيقي وهو "ذوي"، وينتهي مع حركة الحرف الأخير بالكسر، في كلمة "الزوجات".

فإذا كان المتبوع الحقيقي "ذوي"، نكرة، وكانت حركته الإعرابية غير ظاهرة، بل كان نطقها الصوتي مخفوضاً، وفي المقابل إذا كان المتبوع المجاور "الزوجات"، معرفة، وكانت حركته الإعرابية ظاهرة، وكان نطقها الصوتي مخفوضاً أيضاً، فإنّ التأثير الصوتي سيكون قوياً في نطق "كلِّهم" بالخفض، لأنّ مجموعة القرائن الصوتية للمتبوع الحقيقي، والمتبوع المجاور تشير إلى ذلك.

وكذلك إذا كان الفاصل بين التابع ومتبوعه الحقيقي طويلاً، فإنّ التأثير الصوتي للمتبوع، على

(١) ابن هشام، المعني، الباب الثامن، ص ٨٩٤.

(٢) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ١٩١٢.

(٣) الألويسي، الضرائر، ص ١٧٧، ١٨٥.

(٤) ابن هشام، المعني، الباب الثامن، ص ٨٩٤.

(٥) البغدادي، الخزانة، ج ٥، ص ٩٣.

الحركة الإعرابية لتابعه، يأخذ بالتلاشي تدريجياً.

ولا أزعج في هذا البحث، بأنّ المستوى الصوتي، هو السبب الوحيد، في إخراج الحركة الإعرابية للتابع، عن القواعد النحوية، وحملها على الجوار، ولكن القضايا اللغوية بعامة، تتداخل فيما بينها فيؤثر بعضها ببعض، بدرجات متفاوتة، وتحتاج إلى دراسات أكثر شمولاً، وعمقاً، وتقصيماً.

المسألة الثالثة: الخفض على الجوار في العطف

ثار حول هذه المسألة خلاف كبير بين النحاة، فمنهم من ذهب إلى إنكارها، لوجود الفاصل، المتمثل في العاطف، وهم جمهور النحاة البصريين، ومنهم من أقرّ به، كالكوفيين وبعض البصريين، ومنهم من أنكر عطف النسق، لوجود الفاصل، وأقرّ عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد، من غير فاصل، كابن هشام الأنصاري.

قرأ عدد من القراء، بالخفض على الجوار، بعض الآيات القرآنية.

ومنها: قراءة الحسن الشاذة لقوله تعالى:

﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١)

بخفض (رسوله) الثانية على الجوار، ومحلّها نصب على اللفظ، أو الرفع على الموضع.

ومنها: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو وحمزة، وأنس وعكرمة لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٢)

بخفض (أرجلكم) على الجوار، ومحلّه نصب، وقد أنكر ذلك، أبو جعفر النحاس، في إعراب القرآن^(٣)، ومكي بن أبي طالب القيسي، في مشكل إعراب القرآن^(٤) وأبو حيان الأندلسي، في البحر المحيط^(٥) وابن هشام الأنصاري، في مغني اللبيب^(٦) وأبو إسحاق الزجاج، في معاني القرآن وإعرابه^(٧) وابن

(١) التوبة : آية ٣

(٢) المائدة : آية ٦

(٣) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ/٩٤٩م)، إعراب القرآن، ج ١، ص ٤٨٥.

(٤) مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ/١٠٤٥م)، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٢١، وكذلك الكشف عن وجوه القراءات، ج ١، ص ٤٠٦.

(٥) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٤، ص ٢٣٧.

(٦) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، الباب الثامن، ص ٨٩٦.

(٧) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سدي (ت ٣١١هـ/٩٢٣م)، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ١٦٧.

خالويه، في الحجّة في القراءات السبع^(١) وأنكره من المحدثين سعيد الأفغاني^(٢).
وكان ممن أجاز حمل هذه المسألة على الجوار العكبري في التبيان^(٣) وأبو زرعة، في حجّة
القراءات^(٤).

ومنها: قوله تعالى:

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(٥)

بخفض (المشركين) على الجوار، ومحلّه الرفع عطفاً على اسم (يكن).

ذكره الأنباري في البيان^(٦)، ومكي في المشكل^(٧)، والعكبري في التبيان^(٨).

ومنها قراءة الكسائي، وأبي جعفر، والأعمش، والحسن، وطلحة وغيرهم، لقوله تعالى:

﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴿٦٠﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴿٦١﴾ لَا يَصُدُّعُونَ عَنْهَا وَلَا

يُنزِفُونَ ﴿٦٢﴾ وَفَاكِهِةٌ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٦٣﴾ وَلِحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٦٤﴾ وَحُورٍ عِينٍ ﴿٦٥﴾﴾^(٩)

بخفض (وحوور عين) على الجوار، عند الكوفيّين^(١٠).

ومنها قراءة ابن عباس وغيره، وهي من القراءة الشاذّة للآية:

﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾^(١١).

بخفض (السلاسل) على الجوار ومحلّه الرفع عطفاً على (الأغلال) المرفوع على الابتداء وذلك خلافاً

لأبي حيان وابن هشام، والأنباري الذي ذكر بأهما قراءة ضعيفة^(١٢).

ومنها قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وحفص، للآية الكريمة:

﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مِتْجَاوِرَاتٍ وَجَنَاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٍ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾^(١٣)

(١) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ/٩٨٠م)، الحجّة في القراءات السبع، ص ١٢٩.

(٢) عبد الفتاح الحموز - الحمل على الجوار في القرآن، ص ٥١.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٤٢.

(٤) أبو زرعة، حجّة القراءات، ص ٢٢٣.

(٥) البيّنة: آية ١.

(٦) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٢٢٥.

(٧) مكي ابن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٤٨٩.

(٨) العكبري، أبو سيفاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ/١٢١٩م)، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٢٩٧.

(٩) الواقعة: الآيات من ١٧، ٢٢.

(١٠) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٦٠٢.

(١١) غافر: آية ٧١.

(١٢) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ٣٣٤.

(١٣) الرعد: آية ٤.

برفع (و زرع و نخيل صنوان و غير صنوان)، بينما قرأها الباقرن كلها بالخفض على المجاورة، والتقدير: "جناتٌ من أعنابٍ، و من زرعٍ، و من نخيلٍ، صنوانٍ، و غيرِ صنوانٍ"^(١).

ومنه في الشعر:

لم يبق إلا أسيرٌ غيرٌ منفلتٍ
أو موثقٌ في حبال القدِّ مجنوب^(٢)
بخفض "موثقٍ" على الجوار، ومحلّه الرفع عطفاً على "أسير"، ومنه أيضاً:

لعب الرياح بما وغيّرها
بعدي سوافي المورِ والقطرِ^(٣)

بخفض "القطر" على الجوار، ومحلّه الرفع عطفاً على "سوافي" المرفوع على الفاعلية.

وقد أنكره ابن هشام حيث قال في المعني: ^(٤) "وأما الذي عليه المحققون، فإن خفض على الجوار لا يكون في عطف النسق، لأن العاطف يمنع من المجاورة، ولكنه لا يمتنع في عطف البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع.

ذكر البغدادي في الخزانة^(٥): أن أبا حيان الأندلسي قد ذكر بأن جرّ الجوار في العطف لم يأت في كلام العرب، وفرق بين عطف النسق والنعت، لأن الاسم في باب النعت يكون تابِعاً لما قبله من غير وساطة شيء، وأنّ العاطف يفصل بين الأسمين المتجاورين، وذكر السيوطي في الفرائد الجديدة: والمشكاة الفتحة: ^(٦)

من أثبت الجرّ على المجاورة

في النعت والتوكيد فاقف ناصره

ومن يزد عطفاً ومن ينفٍ ومن

خصّ بنكر أو سماعٍ قد وهن

وخرّجوا عليه قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم)^(٧)

وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيان، وأنكره السيرافي، وابن جني، وقصره الفراء على السّماع، ومنع فيه القياس.

وذهب ابن هشام الأنصاري مذهب أبي حيان الأندلسي، وأضاف له عطف البيان فقال^(٨):

(١) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ/٩٨٠م)، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: د. عبد الرحمن العنيمين، ج ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٣٢٠.

(٢) الألويسي، الضرائر، ص ١٧٧، ١٨٥.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، طبعة دار صادر، ص ٢٧، وهو من شواهد الإنصاف للأبّاري، المسألة ٨٤، ج ٢، ص ١٢٦.

(٤) ابن هشام، المعني، الباب الثامن، ص ٨٩٤.

(٥) البغدادي، الخزانة، ج ٥، ص ٨٦، ١٠٥.

(٦) السيوطي، الفرائد الجديدة، ج ١، ص ٣٣، ٤٤، وكذلك المشكاة الفتحة، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٧) المائدة: آية ٦.

(٨) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٥٣.

"والنوع الثالث من أنواع المجرورات، ما جرَّ على المجاورة، وذلك في بابي النعت والتأكيد، وأمَّا في المعطوف فلا يحسن، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومبطل للمجاورة، ولكنه لا يمتنع في القياس في عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد، في مجاورة المتبوع نحو "جاء أبو عمرو زيد"، بجرّ "زيد" على الجوار. لـ "عمرو" مع أنه عطف بيان لـ "أبي عمرو".

أقر جمهور النحاة "الجر على الجوار"، في النعت والتوكيد، حيث لم يمتنع القياس عليه فيهما، وأضاف ابن هشام الأنصاري لهما عطف البيان، وأنكره السيرافي وابن جني، بينما قصره الفراء على السماع، ومنع فيه القياس.

أرى أن الصواب ما أقره جمهور النحاة لشيوعه في كثير من الشواهد القرآنية والشعرية.

المسألة الرابعة: الخفض على الجوار في الخبر

وردَّ الحملُ على الجوار في الخبر عند أبي الفضل الرازي، صاحب كتاب (اللوامح)، وذلك في قراءة أبي جعفر، وزيد بن علي:

﴿وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكلُّ أمرٍ مستقرٌ﴾^(١)

بخفض (مستقر) على الجوار، وموضعه الرفع على الخبرية، حيث ذكر أبو حيان بأن ذلك في غاية الشذوذ، لأن الخفض على الجوار لم يعهد في خبر المبتدأ، وإنما عهد في النعت، على اختلاف النحاة في وجوده، والأسهل أن يكون الخبر مضمراً والتقدير: "وكلُّ أمرٍ مستقرٍ بالغوه"، أو "وكلُّ أمرٍ مستقرٍ حكمةً بالغه"^(٢).

وذهب ابنُ جنِّي في (المحتسب):^(٣) "إلى رفع (مستقر) عطفاً على (الساعة) والتقدير: اقتربت الساعة، واقترب استقرار الأمور يوم القيامة، بحصول أهل الجنة في الجنة، وحصول أهل النار في النار".

وذهب أبو جعفر النحاس "إلى رفع (مستقر) على الخبر للمبتدأ (كلّ)"^(٤).

وذكر المنتجب الهمداني:^(٥) بأن الجمهور على رفع (مستقر) على الخبرية للمبتدأ (كلّ)، ولكن أبا جعفر بن القعقاع قرأها بالجر نعتاً لـ (أمر): ورفع (كلّ) على الابتداء، وخبره محذوف، وتقديره: "وكلُّ أمرٍ مستقرٍ آتٍ لا محالة".

(١) القمر : آية ٣.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص١٧٢، وكذلك ارتشاف الصّرب، ج٣، ص١٠٨٦.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ/١٠٠١م)، المحتسب، تحقيق: علي ناصيف، ج٢، ص٢٩٧.

(٤) النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي، ج٤، ص٢٨٦.

(٥) المنتجب الهمداني، حسن أبو العز (ت ٦٦٥هـ/١٢٦٦م)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فؤاد محييمر، ج٤، ص٣٩١.

وذكر العكبري^(١) بأنّ القراءة بالجر على النعت لـ (أمر)، وعطف (كلّ) على (الساعة)، أو رفعها على الابتداء.

وذكر السمين الحلبي في (الدّر المصون)^(٢): بأنّ العامّة على رفع (مستقر)، خبراً لـ (كلّ)، وأنّ قراءة أبي جعفر بن القعقاع، وزيد بن علي، بالجر، فيها أربعة أوجه:

الأول: أن يكون (مستقر)، صفةً لـ (أمر)، ويرتفع (كلّ) عطفاً على (الساعة) في الآية الأولى، والتقدير: "اقتربت الساعة وكل أمر"، بخلاف أبي حيان، الذي ذكر بأن هذا بعيد، لوجود الفاصل بينهما بثلاث جمل، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب.

الثاني: أن يكون (مستقر)، خبراً لـ (كلّ)، وهو مرفوع، ولكنه خفض على الجوار، وهو مذهب أبي الفضل الرازي، صاحب كتاب (اللوامح)، وهذا لا يجوز لأن الجوار إنما جاء في النعت على خلاف في إتباعه، ولا يوجد في خبر المبتدأ.

الثالث: أن يكون (كلّ) مبتدأ، وتكون (حكمة بالغة) خبراً له، والتقدير: "كلّ أمرٍ مستقرٍ حكمةٌ بالغة"، وتكون الآية: ﴿ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر﴾^(٣)، جملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر.

الرابع: أن يكون الخبر مقدّراً، حيث قدّر "بالغوه" من قبل أبي حيان، بينما قدّره العكبري "معمولاً به".

إنني أذهب مذهب النحاس في هذه المسألة، برفع (مستقر) على الخبرية، فلا ضرورة تستدعي خفضه على الجوار، أو تأويل خبر من جملة أخرى، لأن اكتمال الآية بكلمة (مستقر) يدل على اكتمال المعنى، كما أنّ القراءة برفع (مستقر) ممكنة، وهي الأصل، فلا حاجة تستدعي لتأويلاتٍ أخرى.

المسألة الخامسة: الخفض على الجوار في البدل.

أجمع العلماء على عدم جواز الحمل على الجوار في البدل، وذكر أبو حيان: "بأنّ ذلك لم يحفظ في كلامهم، ولا خرّج عليه أحدٌ ممن علمنا". والسبب في ذلك، أنه معمولٌ لعاملٍ آخر لا للعامل الأول^(٤).

وذكر أبو عبيدة مسألة الحمل على الجوار في البدل، في قوله تعالى:

﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾^(٥)

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ١١٩٢، وكذلك إعراب القراءات الشواذ، ج ٢، ص ٥٢٦.

(٢) السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس (ت ٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، الدّر المصون في علوم الكتاب المكون، ج ٦، ص ٢٢١.

(٣) القمر: آية ٤.

(٤) أبو حيان الاندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٥، ص ١٩١٤.

(٥) البقرة: آية ٢١٧.

بجر (قتال فيه) على الجوار^(١)، وأنشد بالجرّ على الجوار في البدل كذلك، قول الأعشى^(٢):

"لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويته
تَقْضِي لُباناتٍ وِيسَامُ سائِمُ

بجر "ثواءٍ" على الجوار، وهو مرفوعٌ على أنه اسم "كان".

كما ذهب الفراء بأن خفض (قتال فيه)، على نيّة "عن" مضمرّة^(٣)، وذكر النحاس في إعراب القرآن^(٤) "بأن خفض (قتال فيه) عند البصريين، على أنه بدل اشتمال، وإلى هذا ذهب الزجاج في معاني القرآن وإعرابه^(٥)، وخطأ النحاس قول أبي عبيدة، بحمله على الجوار، لأنه لا يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزّ وجل، وإنما الجوار غلط، حيث وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: "هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ" كما خطأ النحاس أيضاً ما قاله الكسائي، والفراء بأن جر (قتال فيه)، كان على نيّة تكرار العامل، أو على نيّة إضمار "عن"، وقال إنه بدل، كما هو عند البصريين.

وذهب الزمخشري في الكشاف^(٦)، ومكي في مشكل إعراب القرآن^(٧)، وابن عطية في المحرر الوجيز^(٨)، والأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن^(٩)، والعكبري في التبيان^(١٠)، والمنتجب الهمداني في الفريد^(١١)، إلى خفض (قتال فيه)، على أنه بدل اشتمال من (الشهر الحرام)، وأنه ليس مخفوضاً على الجوار، أو على نيّة تكرار العامل، أو إضمار "عن".

وذهب أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط^(١٢)، إلى أن أبا عبيدة في خفضه (قتال فيه) على الجوار، لم يوضح المقصود بالجوار، فإذا كان الذي عناه، هو الجوار المصطلح عليه في النحو، فهو خطأ، ووجهة الخطأ فيه، أن البدل يكون تابِعاً في الأصل لمرفوع، أو منصوب، فيعدل عنه، ويخفض لجوارته لمخفوض،

(١) أبو عبيدة التيمي، معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ/٨٢٥م)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد، ج ١، ص ٧٢.

(٢) الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (ت ٧هـ/٦٢٨م)، شرح الديوان، تحقيق: حنا نصر، ص ٣٣٩، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٣، ص ٣٨، وكذلك مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج ١، ص ٧٢، والميرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م)، المقتضب ج ٤، ص ٢٩٧.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، دار السرور، بيروت، ص ١٤١.

(٤) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي، ج ١، ص ٣٠٧.

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل الشليبي، ج ١، ص ٢٨٩.

(٦) الزمخشري، الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين، ج ١، ص ٢٥٨.

(٧) مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السواس، ج ١، ص ٩٤.

(٨) ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب (ت ٥٤٦هـ/١١٥١م)، المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام محمد، ج ١، ص ٢٩٠.

(٩) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، ج ١، ص ١٥١.

(١٠) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي الجاوي، ج ١، ص ١٧٤.

(١١) المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد النمر، ج ١، ص ٤٥٢.

(١٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، ج ٢، ص ١٥٤.

وهذا ليس موجوداً في الآية. وأمّا إذا كان الذي عناه أبو عبيدة، بالخفض على الجوار، أنه تابع لمخفوض فخفضه، كما هو الحال في الآية الكريمة بين البدل والمبدل منه، فقد جاز ذلك، وكان فيه موافقاً لقول جمهور النحاة، إلا أنه أغمض في العبارة وألبس في المصطلح".

وذهب السمين الحلبي في الدرّ المصون^(١) إلى أن في خفض (قتال فيه) ثلاثة أوجه:

الأول: إنه خفضٌ على البدل من (الشهر الحرام)، وهو بدل اشتمال، وهو مذهب جمهور النحاة.
الثاني: إنه خفض على التكرير، وإضمار "عن"، وهو مذهب الكسائي والفراء، وهو ضعيف لأن حرف الجرّ لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار.

الثالث: إنه خفض على الجوار، وهو مذهب أبي عبيدة وهو بعيد، لأن الجوار من مواضع الضرورة أو الشذوذ فلا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة".

إنني أميل إلى مذهب جمهور النحاة في خفض (قتال فيه)، على أنه بدل اشتمال، فليس في المسألة حمل على الجوار، وليس فيها تكريرٌ أو إضمار.

المسألة السادسة: الرفع على الجوار

وردت هذه المسألة في شاهد شعري، ذكره البغدادي في (الخرزانة)^(٢)، والألوسي في (الضرائر)^(٣) للمتنخل الهذلي:

السالكُ الشجرةَ اليقظانَ كألئها مَشِيَّ الهلوكِ عليها الخيعلُ الفضلُ^(٤)

برفع "الفضل" على الجوار لـ "الخيعل" ومحله الجرّ نعتاً لـ "الهلوك"، وهذا القول منسوبٌ للأصمعي، وابن قتيبة.

ذكر علي بن حمزة في (التنبيهات على أغلاط الرواة)^(٥)، بأنّ الرياشي سأل الأصمعي عن رفع "الفضل" فقال الأصمعي: هو من نعت "الهلوك"، إلا أنه رفعه على الجوار، كما قالوا: "هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ".

وذكر البغدادي في الخزانة^(٦) أنّ ابن قتيبة ذهب مذهب الأصمعي في ذلك، فردّهما ابنُ الشجري في

(١) السمين الحلبي، الدرّ المصون، تحقيق: علي معوض وجماعة، ج ١، ص ٥٢٧.

(٢) البغدادي، الخزانة، ج ٥، ص ١٠١.

(٣) الألوسي، الضرائر، ص ١٨٤.

(٤) البيت للمتنخل الهذلي وهو من شواهد البغدادي في الخزانة، ج ٥، ص ١٠١.

(٥) الألوسي، الضرائر، ص ١٨٤.

(٦) البغدادي، الخزانة، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٥، ص ١٠١.

أماليه حيث قال^(١): "وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، بأن ارتفاع "الفضل"، على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشاً، وإنما "الفضل" نعت لـ "الهلوك" على المعنى، كما ردّهما كذلك، أبو حيان الأندلسي في (التذكرة)^(٢) حيث قال: "وليس رفع "الفضل" كما ذكر إتباعاً لـ "الخيعل"، ولكن رفعه نعتٌ لـ "الهلوك" على الموضوع، لأنّ تقديره: "كما تمشي الهلوك الفضل وعليها الخيعل".

وأشار البغدادي في الخزانة: إلى أنّ الفراء، والحسن السكري، قد ذكرا في الهذليات^(٣):

"الفضل": ثوبٌ تلبسه المرأة في بيتها كالخيعل، فعلى هذا، فلا مجاورة، ولا إتباع على المحلّ وذكر ابن الناظم في (شرح الألفية)^(٤): وزعم جماعة، أنه مرفوعٌ على المجاورة للمرفوع، الذي هو "الخيعل"، وهذا شيء لم يقل به أحدٌ من المحققين".

إنني أميل إلى ما ذهب إليه ابن جنّي، والسكري في أنّ "الفضل" و"الخيعل"، كلمتان مترادفتان لمعنى واحد، وهو ثوب خفيف تلبسه المرأة في بيتها، وعلى هذا يكون "الفضل" من نعت "الخيعل"، وليس من نعت "الهلوك"، ولذلك، فلا حمل على الجوار، ولا إتباع على المحل، في هذه المسألة.

المسألة السابعة: الجزم على الجوار في جواب الشرط

ذهب الكوفيون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار^(٥)

وعلّلوا ذلك، بسبب مجاورته لفعل الشرط، وبأنه لازم له، ولا ينفك عنه، فلمّا كان بهذه المنزلة في الجوار، حمل عليه في الجزم، ودليلهم لذلك، أنه إذا حيل بينهما بـ "الفاء"، أو بـ "إذا"، عاد جواب الشرط إلى حالة الرفع، نحو قوله تعالى:

﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَأْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٦)

وقوله تعالى:

﴿وَإِنْ تَصِبْهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدِمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٧)

(١) ابن الشجري، الأمالي، تحقيق: محمود الطناحي، ج ٢، ص ٢٢٢.

(٢) أبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، ص ٣٤٦.

(٣) البغدادي، الخزانة، تحقيق عبد السلام هارون، ج ٥، ص ١٠١.

(٤) ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، شرح الألفية، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، ص ٤٢١.

(٥) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، مسألة ٨٤، ص ١٢٥.

(٦) الجن: آية ١٣.

(٧) الروم: آية ٣٦.

وأنكر جمهور البصريين هذا الرأي، وذهبوا إلى أن الجازم لجواب الشرط هو حرف الشرط، لأنه يقتضي الفعل وجوابه معاً، وقد عزا السيرافي هذا الرأي لسيبويه، واختاره ابنُ عصفور^(١). وذهب الخليل، والمبرد، إلى أن حرف الشرط يعمل في الفعل، وأنها معاً "حرف الشرط، وفعل الشرط" يعملان في الجزاء، لأن حرف الشرط ضعيف، ولا يقدر على عملين مختلفين^(٢). وذهب الأخفش إلى أن فعل الشرط مجزوم بالأداة، وأن فعل الجزاء مجزوم بفعل الشرط وحده، بسبب ضعف الأداة^(٣) ولأن فعل الشرط يقتضي الجواب، وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله فيه أولى من الحرف".

وذهب أبو عثمان المازني، إلى أن الفعلين مبنيان على الوقف، وليسا مجزومين، وعلل ذلك، بأن الفعل المضارع إنما أعرب لمضارعه للاسم، ولوقوعه موقعه، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم، لأنه ليس من مواضعه، ولذلك فلا بدّ أن يعود الفعل إلى أصله في البناء^(٤). ذكر ابنُ يعيش: "بأن المحققين من البصريين، يذهبون إلى أن حرف الشرط، هو العامل في الفعلين معاً، ولكن عمله في الجزاء يكون بواسطة فعل الشرط، بينما يكون عمله في فعل الشرط بلا واسطة"^(٥). إن العلاقة بين فعلي الشرط والجزاء، علاقة تكاملية من حيث المعنى، وحاجة كل واحد منهما للآخر، قائمة على تسلسل زمني، في حدوث فعل الشرط أولاً، فالاجتهاد شرط مسبق للنجاح في قولهم: "إن تجتهد تنجح"، ورغم أن الفعلين متجاوران، وأن العلاقة بينهما قوية، بحيث لا ينفك أحدهما عن طلب الآخر، كما يقول الكوفيون، إلا أن حاجتهما لحرف الشرط، لا تقل عن حاجة أحدهما للآخر، من حيث التركيب والمعنى، فهما بدونهما لا يشكلان جملة مفيدة، ولذلك فإنني أميل إلى أن حرف الشرط هو الجازم لفعل الشرط وجوابه، لأنه يقتضيهما معاً، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

٥. الخلاصة

إن ظاهرة "الحمل على الجوار"، ذات جوانب متعددة، منها ما يتعلق بالصرف، كالجوار المتصل، ومنها ما يتعلق بالنحو، كالجوار المنفصل، ومنها ما يتعلق بالبلاغة، كالإتباع والمزاوجة، وقد كان البحث

(١) الرضي الإسترابادي النحوي، رضى الدين بن محمد (ت ٦٨٨هـ/١٢٨٩م)، شرح الكافية، ج٤، ص ٩١ .

(٢) المصدر السابق، ص ٩١ .

(٣) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ/١١٨١م)، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ص ٢٩٤ .

(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، المسألة ٨٤، ص ١٢٥ .

(٥) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، شرح المفصل، ج٧، عالم الكتب، بيروت، ص ٤١، و كذلك الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج٣، مكتبة النهضة المصرية، ٤١ .

محدداً بظاهرة "الحمل على الجوار المنفصل في النحو"، والذي يتعلق بخروج الحركة الإعرابية للتابع، عن حركة متبوعه الحقيقي، فيأخذ بدلاً منها، حركة الاسم الذي يتقدمه بالمجاورة، وقد أخذت هذه الظاهرة سبيلها إلى أشعار العرب، وأقوالهم، كما أكدت الشواهد القرآنية وجودها في النعت، والتوكيد، وعطف البيان، رغم اختلاف النحاة، حول شواهدهما في عطف النسق، وكان الفراء يقبل السماع عن العرب، وينكر القياس، خلافاً لغيره ممن قبل السماع والقياس، كما كان جمهور النحاة، يميل إلى قبول "ظاهرة الخفض على الجوار فقط، ويرفض الرفع، أو النصب، وكان اهتمامهم محصوراً في قبولها، أو رفضها، وذكر شواهدهما، أو وضع شروط لها، ولا يوجد -فيما أعلم- دراسة تحليلية، تبين أسباب ظهورها، أو تشير إلى وجود مؤثرات صوتية، تؤثر في الكلمات، أو الحروف المتجاورة، فتكون سبباً في تأثير بعضها ببعض، ولا سيما إذا كان هناك تباين في النطق الصوتي لمخارج الحروف، كالذي يكون بين الكسرة والضمة، خاصة إذا كان الفاصل بين الاسم التابع، ومتبوعه الحقيقي طويلاً، وقد أضاف ابن شقير في كتابه "الجملة في النحو" المنسوب للخليل، جانباً آخر لظاهرة الحمل على الجوار تمثل في النعت السبي، وعده جزءاً من هذه الظاهرة، ومثل له بالشواهد: "مررت برجل عجوز أمه، وطالق امرأته، وامرأة شيخ أبوها"، وذكر بأن "عجوزاً، وطالقاً"، ليسا من نعت "الرجل"، وكذلك فإن "شيخاً" ليس من نعت "المرأة"، وكل ذلك، مخفوضٌ على الجوار، كقولهم: "هذا حجرٌ ضبٌ حرب".

كما أضاف ابن جني، بعداً آخر لهذه الظاهرة، هو: "تجاوز الأحوال في الزمان والمكان"، وذكر بأنه موضوعٌ غريب، لم يتطرق إليه أحد من النحاة قبله.

لقد ناقش البحث، ظاهرة "الحمل على الجوار المنفصل في النحو"، وبين اختلاف النحاة حول هذه الظاهرة، "جوانبها، وشروطها، ومسائلها، وقد حاولت الإشارة إلى قوة العامل الصوتي، والتدليل على أثره في خروج الحركة الإعرابية، للتابع عن متبوعه الحقيقي، وربطها بالاسم المتقدم الذي يجاور ذلك التابع.

وبذلك يكون البحث قد توصل إلى غايته المرجوه، بتعليل ظاهرة خروج التابع في حركته الإعرابية، عن متبوعه الحقيقي، متأثراً بالحركة الإعرابية للمتبوع المجاور، تعليلاً صوتياً معززاً بطول الفاصل بين التابع ومتبوعه الحقيقي، وعدم ظهور الحركة الإعرابية على المتبوع الحقيقي، والتباين الصوتي في نطق الحروف، كالذي يكون بين الضمة والكسرة.